



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة المالية

الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

روما، 16-20 مايو/أيار 2022

لجنة الإشراف الاستشارية في منظمة الأغذية والزراعة - التقرير السنوي عن سنة 2021

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

مديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية

أمينة لجنة الإشراف الاستشارية في منظمة الأغذية والزراعة

الهاتف: +3906 5705 2298 - البريد الإلكتروني: [Secretariat-OAC@fao.org](mailto:Secretariat-OAC@fao.org)

## الموجز

إن لجنة الإشراف الاستشارية:

- ◀ ترحب بدعم المدير العام لعمل اللجنة وتقدر تعاونه المستمر مع الأعضاء وحضوره لجميع الاجتماعات في عام 2021؛
- ◀ وترحب بالتزام المدير العام المستمر بالتواصل بشأن "إعطاء القدوة على أعلى مستوى" بشكل فعال، وعدم التسامح مطلقاً بشأن الممارسات غير الأخلاقية، وترحب بإنشاء اللجنة المعنية بالسلوك في مكان العمل والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛
- ◀ ويسرها التأكيد على ضمان استقلالية مكتب المفتش العام التامة في ما يتعلق بمهام المراجعة والتدقيق، وهي تقدر زيادة الموارد للمكتب؛
- ◀ وتخلص إلى استنتاج إيجابي بشأن عمل مكتب المفتش العام وتنسيقه مع مهام الرقابة الأخرى، وتدعم استراتيجية مكتب المفتش العام للفترة ما بين يوليو/تموز 2021 ويونيو/حزيران 2025؛
- ◀ وترحب بالتقدم الجيد المحرز في تحقيق خطة عمل مكتب التقييم لعام 2021، وفي تنفيذ خطة عمل الموارد البشرية، وفي مجالات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛
- ◀ وترحب بالتعاون الجيد والتقدم المستمر في وظيفتي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم؛
- ◀ وتحيط علمًا مع التقدير بالجهود المبذولة من قبل إدارة المنظمة والتقدم المحرز بشأن معالجة توصيات الرقابة.

## التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

إن لجنة المالية مدعوة إلى أخذ العلم بالتقرير السنوي للجنة الإشراف الاستشارية لعام 2021.

## مسودة المشورة

أخذت لجنة المالية علمًا بالتقرير السنوي للجنة الإشراف الاستشارية لعام 2021، وقامت بما يلي:

- (أ) أقرت بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة المراجعة في توفير ضمانات مستقلة ومشورة مستقلة في مجالات ولايتها بموجب اختصاصاتها؛
- (ب) ورحبت بالتقرير، الذي تضمن استنتاجات إيجابية بشأن عملية الإشراف في المنظمة؛ والتقدير لعمل مكتب المفتش العام والعمل الذي تم الاضطلاع به في إطار وظيفتي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم؛ فضلاً عن المشورة ذات الصلة في ما يتعلق بنظام المنظمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة؛
- (ج) وأعربت عن رضاها حيال المشورة التي قدمتها لجنة المراجعة في مجالات ولايتها؛
- (د) ووافقت على التغييرات التحريرية الواردة في الاختصاصات المحدثة الواردة في الملحق 2 لعرضها على المجلس؛
- (هـ) وأعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات اللجنة وتبسيطها، وتطلعت إلى تقرير حالة آخر تقدمه الإدارة خلال الدورة العادية التالية للجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

## بيان المحتويات

4	مقدمة
4	أولاً - عمل لجنة الإشراف الاستشارية خلال عام 2021
4	الوظائف والمسؤوليات
5	خطة عمل عام 2021
5	الاستعراضات المواضيعية والتوجيهات المخصصة لعام 2021
5	تنفيذ البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة
6	التقييمات الخارجية والذاتية للجنة
6	ثانياً - سياسات المحاسبة والتقارير المالية
6	ثالثاً - الإشراف
6	المراجعة الخارجية
7	مكتب التقييم
7	العقوبات على المتعاقدين
7	رابعاً - الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
7	سياسات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
7	إدارة الموارد البشرية
8	خامساً - مكتب المسؤول عن الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم
8	الوقاية من التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة والوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين
9	سادساً - فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتحقيق
10	الملحق 1: تشكيل اللجنة في عام 2021
11	الملحق 2: الاختصاصات المحدثة
18	الملحق 3: حالة تنفيذ توصيات لجنة الإشراف الاستشارية

### مقدمة

- 1- يسرّ لجنة الإشراف الاستشارية تقديم تقريرها السنوي لعام 2021. ويُقسم هذا التقرير وفقاً لاختصاصات اللجنة التي أقرها المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2020.<sup>1</sup>
- 2- ويقدم هذا التقرير السنوي التاسع عشر للجنة الإشراف الاستشارية نظرة عامة على عمل اللجنة وملاحظاتها ونصائحها وتوصياتها، التي تم وضعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لكي ينظر فيها المدير العام ولجنة المالية.
- 3- ونظراً إلى استمرار الجائحة، عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات افتراضية في عام 2021 في فبراير/شباط ويوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول، مدة كل منها ثلاثة أنصاف أيام.
- 4- وأعربت اللجنة عن تقديرها للتحديثات المنتظمة والمعلومات التي تلقتها، والمناقشات الصريحة والبنّاءة بشأن التطورات الخارجية التي تؤثر على عمل المنظمة، وكذلك بشأن المسائل التي تؤثر على كفاءة وفعالية أنشطة العمل الرئيسية. وأعربت بشكل خاص عن تقديرها للانخراط المباشر مع المدير العام وفريق القيادة الرئيسي في كل اجتماع من اجتماعاتها.
- 5- وتعرب اللجنة عن شكرها للتعاون والمساعدة اللذين تلقتهما من المدير العام والقيادة الرئيسية، والمفتش العام، والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية، وأمين المظالم، ومدراء التقييم والموارد البشرية والشؤون المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والإحصاءات والاستراتيجية والبرنامج والميزانية، وموظفي المنظمة الآخرين، والمراجع الخارجي خلال اجتماعاتها في عام 2021. كما أثنت اللجنة على أمانة لجنة الإشراف الاستشارية لدعمها الفعال للاجتماعات المقررة، وطوال عام 2021.
- 6- ويرد تشكيل اللجنة خلال عام 2021 في الملحق 1.

## أولاً - عمل لجنة الإشراف الاستشارية خلال عام 2021

### الوظائف والمسؤوليات

- 7- استعرضت اللجنة اختصاصاتها في أكتوبر/تشرين الأول 2021، وفقاً للمادة 11 التي تنصّ على "الاستعراض الدوري للاختصاصات"، ووافقت في اجتماعها التاسع والخمسين الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول 2021، على تعديلات تحريرية طفيفة، فضلاً عن تغيير تسمية مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية على النحو المبين في الملحق 2.
- 8- وفي ما يتعلق بأساليب عملها، ناقشت اللجنة، في جملة أمور، ما يلي:
  - (أ) الترتيبات الخاصة بمواصلة الاجتماعات بالشكل الافتراضي في عام 2021، بما في ذلك الاجتماعات ما بين الدورات لإجراء عمليات استعراض متعمقة للمواضيع المخصصة.
  - (ب) ووافقت على أن تركز الاستعراضات المتعمقة في المستقبل ستشمل استثمارات المنظمة؛ وإحاطات مع المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية؛ وتعميم إدارة المخاطر على مستوى المنظمة؛ وتطوير نظم تخطيط الموارد المؤسسية؛ وإطار النتائج وصياغة مؤشرات الأداء الرئيسية؛ وتحليل البيانات في ممارسات المراجعة.

<sup>1</sup> الفقرة 26 (أ)، من الوثيقة CL 165/REP.

(ج) واحتمال استئناف الزيارات الميدانية إلى المكاتب القطرية للمنظمة.

9- ووفقاً لأفضل الممارسات، عقدت اللجنة في كل اجتماع من اجتماعاتها جلسات خاصة مع المفتش العام والمراجع الخارجي والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم.

10- وواصلت اللجنة تقديم المشورة المستقلة للمدير العام ولجنة المالية بشأن ترتيبات الرقابة الداخلية، وعمليات إدارة المخاطر، ورفع التقارير المالية والمراجعة الداخلية، ووظائف التحقيق والشؤون الأخلاقية في المنظمة، من خلال الاستعراض الشامل لأعمال مكتب المفتش العام، ومكثي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، ووظائف الرقابة الأخرى في المنظمة (التقييم والمراجعة الخارجية) وإجراءات الإدارة بشأن توصيات مكتب المفتش العام وتقارير التفتيش.

11- ووجهت اللجنة بعد كل اجتماع رسائل إلى المدير العام ورئيس لجنة المالية بشأن النتائج الرئيسية لمناقشاتها، وتلحظ مع التقدير أن جميع وحدات المنظمة المعنية قد أعطت ردوداً مفصلة بشأن الإجراءات المتخذة في ما يتعلق بملاحظات لجنة الإشراف الاستشارية وتوصياتها.

### خطة عمل عام 2021

12- يسرّ اللجنة أن تفيد بأنها اضطلعت بواجباتها بنجاح وفقاً لاختصاصاتها، وأنجزت خطة عملها لعام 2021 بالكامل. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت لجنة الإشراف الاستشارية قد وافقت أيضاً على خطة عملها لعام 2022.

### الاستعراضات المواضيعية والتوجيهات المخصصة لعام 2021

13- بالإضافة إلى البنود الدائمة المدرجة على جدول أعمالها، قدمت اللجنة في عام 2021 توجيهات مخصصة بشأن المسائل التالية:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة، والرقمنة، والحوكمة، والأمن الحاسوبي، وإدارة المخاطر
- ومراجعة الحوكمة والإطار العام للرقابة الداخلية في سياق الهيكل التنظيمي الجديد
- والعقوبات على المتعاقدين
- والمسؤولية والمساءلة عن التحرش والتحرش الجنسي والتمييز والاستغلال الجنسي وسوء استغلال السلطة
- وسياسات الاستثمار في المنظمة ولجان الاستثمار التابعة لها
- وصندوق التسليف والادخار في المنظمة
- واستراتيجية مكتب المفتش العام للفترة ما بين 1 يوليو/تموز 2021 و30 يونيو/حزيران 2025.

### تنفيذ البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة

14- في يوليو/تموز 2021، عقدت اللجنة جلسة مخصصة مع المكتب الإقليمي والمكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتعرب اللجنة عن شكرها وتقديرها لنوعية واتساع نطاق الإحاطة التي تلقتها. ولاحظت اللجنة بعض المجالات التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة، ووافقت على استخلاص استنتاجات وتوصيات بعد جلسة مع مكتب إقليمي ومكتب إقليمي فرعي آخرين في عام 2022.

### التقييمات الخارجية والذاتية للجنة

- 15- في عام 2021، أكملت الإدارة العليا في المنظمة، التي تتعامل بانتظام مع اللجنة، استبيان تقييم سري لتقييم أداء اللجنة (التقييم الخارجي). كما أجرت لجنة الإشراف الاستشارية مراجعة التقييم الذاتي السنوي لعام 2021 بما يتماشى مع أفضل الممارسات للجان الإشراف الاستشارية في منظومة الأمم المتحدة.
- 16- وتضمنت مجالات التركيز في التقييم الخارجي ما يلي: مدى حسن معالجة لجنة الإشراف الاستشارية لمسئولياتها وفقاً لاختصاصاتها؛ إذا كانت المشورة والتوصيات التي صاغتها لجنة الإشراف الاستشارية تعتبر ذات صلة؛ وإذا كانت لجنة الإشراف الاستشارية تتواصل مع الإدارة العليا بطريقة فعالة وبناءة. ويسرّ لجنة الإشراف الاستشارية أن تعلن أن متوسط تصنيف الإدارة العليا للمواضيع المذكورة أعلاه كان 4.6 على مقياس من 1 (قليل جداً) إلى 5 (جيد بشكل استثنائي). وبالمثل، بلغ متوسط التقييم الذاتي للجنة الإشراف الاستشارية بشأن أسلوب عملها 4.7.
- 17- وتلاحظ اللجنة أن آلية استعراض الأقران لأداء لجنة الإشراف الاستشارية لا تزال قيد المناقشة في ما بين لجان الإشراف في منظومة الأمم المتحدة.

### ثانياً - سياسات المحاسبة والتقارير المالية

- 18- خلال عام 2021، تلقت اللجنة إحاطات بشأن البيانات المالية وإعداد التقارير ووضع السيولة والنفقات المتعلقة بالنقد في المنظمة؛ والدخل من الصناديق الاستثمارية؛ واستراتيجية استثماراتها وإدارة حافظة الاستثمارات ومواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك التغييرات في معايير المحاسبة؛ والتحسينات في النظم الإدارية والمالية، ورصد الضوابط المالية في المكاتب الميدانية؛ والتوفيق المصري التلقائي.
- 19- كما تم إخطار اللجنة بقرار الأجهزة الرئاسية بشأن صندوق رأس المال العامل. وفي ما يتعلق بالحجم الكبير للمساهمات الطوعية الملتزم بها، لاحظت اللجنة بقلق تزايد مستوى الطلبات التي تفرضها الجهات المانحة على وكالات التنمية المتلقية، إلى جانب الضغط لتقليل التكاليف الإدارية وتكاليف الدعم، وأوصت بإجراء حوار أوسع للتعبير عن هذا الشاغل في المنتديات المناسبة.

### ثالثاً - الإشراف

#### المراجعة الخارجية

- 20- واصلت اللجنة، خلال عام 2021، استعراض تقرير المراجعة الخارجية المطول ورسائل الإدارة الخاصة به، بما في ذلك التوصيات المقدمة بشأنه، وأعربت عن ارتياحها لعدم وجود قضايا مهمة تتعلق بالرقابة الداخلية.
- 21- ورحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المخطط لها في المراجعة الخارجية ورحبت بالتعاون الكامل من إدارة المنظمة، ويتقدم تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية بشكل مرضٍ.
- 22- وناقشت اللجنة الحاجة إلى زيادة الوضوح في اللوائح المالية في ما يتعلق بمراجعة الأداء. واقترحت أن تقوم المراجعة الخارجية بمشاركة تقييم المخاطر ومناقشتها مع الإدارة، التي يعتمد عليها اختيارها لمواضيع مراجعة الأداء، وكيف يأخذ تقييم المخاطر هذا في الاعتبار تقييمات المخاطر الناتجة عن تقييم المخاطر على مستوى المنظمة الذي تم

إعداده كجزء من عملية إدارة المخاطر في المنظمة، وتقييم مخاطر مكتب المفتش العام الذي تستند إليه خطة عمل مكتب المفتش العام.

### مكتب التقييم

23- عقدت اللجنة جلسة مع مكتب التقييم ورحبت بالتقدم المحرز في خطة العمل في مجال التقييم. وأعربت عن تقديرها للإيضاحات الواردة بشأن الولايات والوظائف المنفصلة لمكتب المفتش العام ومكتب التقييم واستخدام المصطلحات. وأعربت عن سرورها لملاحظة التعاون الوثيق مع مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة من التقييم، ومع مكتب المفتش العام بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك، فضلاً عن التواصل الجيد مع المراجعة الخارجية.

### العقوبات على المتعاقدين

24- استعرضت اللجنة في جلسة مخصصة في عام 2021 طرق تطبيق العقوبات ودور لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأشارت إلى العدد المنخفض نسبياً من الحالات التي تم توجيه انتباه لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين إليها، ووافقت على مناقشة التأثير المحتمل لإجراءات الشراء المسرعة خلال جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لزيادة الأمن مع الحد الأدنى من الامتثال في اجتماع مستقبلي.

## رابعاً - الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

### سياسات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

25- أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة للتشديد على المساءلة عن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها وتوصيات المراجعة في الموقت الملائم لإدارة المخاطر في المنظمة على نحو أفضل وتعزيز عملها. وأشارت بارتياح إلى التقدم المحرز في وظيفة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك تكامل إدارة المخاطر على مستوى المنظمة، ومنع الغش، ووظائف الرقابة الداخلية، ورحبت بتعزيز فريق إدارة المخاطر على مستوى المنظمة في مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية.

26- ولاحظت اللجنة أن إدارة المخاطر ما زالت تنضج وترسخ في ثقافة المنظمة. ورحبت بأن فريق القيادة الأساسي سيعمل وظيفياً كلجنة مخاطر بما يسهل تعزيز الرؤية والإشارة إلى دعم الإدارة العليا للترويج لثقافة سليمة بشأن المخاطر، والاستعداد للمخاطر والنضج داخل المنظمة.

### إدارة الموارد البشرية

27- رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للموارد البشرية،<sup>2</sup> مشيرة إلى أن بعض المبادرات سيتم ترحيلها أو أنها ستستمر في عام 2022. ودعمت اللجنة إجراء المزيد من التحليل لنموذج بشأن شركاء الأعمال للموارد البشرية لتقديم خدمات استشارية مخصصة للمسارات الموجودة في المقر الرئيسي.

28- ووافقت اللجنة على الحاجة إلى ترشيح فئات التوظيف والطرق التعاقدية التي يتعين وضعها وتنفيذها بالتنسيق مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بالطرق التعاقدية التابع للجنة الخدمة المدنية الدولية.

### خامساً - مكتب المسؤل عن الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم

29- رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في الفهم على نطاق المنظمة للتمييز بين وظيفتي المسؤل عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، ورحبت بالتعاون الوثيق بين المسؤل عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم في توضيح الشكوك واقتراح سبل المضي قدماً في حال تداخل المسؤوليات.

30- ورحبت اللجنة بالعروض الشاملة التي تلقاها المسؤل عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم،<sup>3</sup> بما في ذلك بشأن الموارد المتاحة، وأثنت على جودة عمل المسؤل عن الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم، والتقدم الممتاز المحرز، والتعاون الوثيق بينهما.

31- ورأت اللجنة أن هناك حاجة داخل المنظمة إلى نهج شامل ومتكامل بشأن موضوع النزاهة والحفاظ على التنسيق بين جميع الوحدات المعنية بإقامة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت اللجنة، مع إدراكها للإجهاد المتعلق بالتقييمات، إنشاء آلية خفيفة لقياس النبض في تقدير الوظيفتين وقياس النجاح. وستواصل اللجنة مراقبة مدى كفاية الموارد المتاحة للمكتبين في العام المقبل.

32- وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن اللجنة قد استعرضت البيانات الخاصة بتمرين برنامج الإفصاح المالي لعام 2021.

### الوقاية من التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة والوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

33- رحبت اللجنة بجهود المنظمة المبذولة لتطبيق السياسات والعمليات والتدابير للوقاية من التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة والوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

34- وتعرب اللجنة عن تقديرها لالتزام المدير العام بمكافحة جميع أشكال التحرش والتحرش الجنسي والتمييز وسوء استغلال السلطة والاستغلال الجنسي، ورحبت بتبني المدير العام لتوصية لجنة الإشراف الاستشارية بإنشاء لجنة معنية بالسلوك في مكان العمل والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.<sup>4</sup>

35- كما أشارت إلى جهود المنظمة لتعزيز ثقافة الوقاية، وتحسين أنشطة التوعية. واستعرضت اللجنة مشروع *مدونة السلوك الأخلاقي لمنظمة الأغذية والزراعة* قبل استكمالها، وأثنت على جودة وضوح هذا المنشور. كما لاحظت اللجنة العرض الممتاز من منظور يركز على الضحية كما هو موضح في منشور *معالجة الشواغل بالوضوح، خارطة طريق منظمة الأغذية والزراعة بشأن الجهات التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.*

<sup>3</sup> مع الاحترام الكامل لسرية عمل أمين المظالم الذي لا يمكن الكشف عنه.

<sup>4</sup> الوثيقة DGB 2021/35



## سادساً - فعالية وظائف المراجعة الداخلية والتحقق

36- رحبت لجنة الإشراف الاستشارية بضمان الاستقلالية التامة في وظائف المراجعة والتحقق والابتعاد عن أي تدخل غير مبرر، وكذلك التعاون الجيد مع الإدارة العليا طيلة سنة 2021.

37- كما أعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أن الموارد المخصصة لمكتب المفتش العام قد زادت بشكل كبير واعتبرت كافية لعام 2021، وأعربت عن تقديرها لالتزام المدير العام بضمان الدعم المالي الكافي لمكتب المفتش العام حسب الاقتضاء. كما لاحظت اللجنة أن مكتب المفتش العام قد مُنح تفويضًا إضافيًا لسلطة التوظيف، ورحبت بالتطمينات بأن المكتب لديه خبرة جيدة ومتنوعة لجميع جوانب التحقيق، بما في ذلك الكفاءات الخاصة مثل تقنيات المراجعة اللاحقة للصدمات.

38- وواصل مكتب المفتش العام رصد تنفيذ توصيات المراجعة التي لم تنفذ بعد/الإجراءات المتفق عليها. واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كان هناك 379 إجراءً متفقًا عليه لم ينفذ بعد، أي بانخفاض قدره 23 في المائة مقارنة بـ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020.<sup>5</sup> وأوصت اللجنة بأن تعيد الإدارة تجميع التوصيات التي لم تنفذ وإغلاقها في مجموعات، وشددت على أهمية إجراء استعراض تقييمي لمدى وطبيعة النتائج (التي تجمع بين توصيات المراجعة الداخلية والخارجية على حد سواء) وإيجاد حلول طويلة الأجل للأسباب الجذرية والمشاكل النظامية.

39- وتعمّقت اللجنة خلال عام 2021 في دراسة ما يلي: (1) 14 تقريرًا من تقارير المراجعة؛ (2) وتقارير ربع سنوية عن نشاط مكتب المفتش العام؛ (3) وخطة العمل المعاد توجيهها لعام 2021؛ (4) والخطوط التوجيهية للتحقيق؛ (5) واستراتيجية مكتب المفتش العام للفترة ما بين يوليو/تموز 2021 إلى يونيو/حزيران 2025.

40- وخصصت اللجنة بنداً لمناقشة تقرير المراجعة بشأن هيكلية وقدرات حوكمة المكاتب الميدانية. واتفقت اللجنة مع النتائج والتوصيات الواردة في التقرير، مشيرة مع التقدير إلى أن عدداً من الاستراتيجيات الجديدة للمنظمة، مثل استراتيجية الموارد البشرية، والسياسات الجديدة التي تؤثر على تحول المكاتب القطرية، من شأنها أن تسهل تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في التقرير. ولاحظت اللجنة أن النموذج والهيكل الحاليين للمكاتب القطرية يتطلبان مراجعة متعمقة، بالتشاور مع أعضاء المنظمة، لعكس الحقائق على أرض الواقع.

41- وتثني اللجنة على عمل مكتب المفتش العام واعتماد نُهج ابتكارية، من بينها مفهوم التقارير النهائية، وعمليات المراجعة المواضيعية، ورحبت بالتقدم المحرز في وضع إطار ضمان بالتعاون مع جميع الوحدات المعنية.

<sup>5</sup> بيانات مكتب المفتش العام كما في 31 يناير/كانون الثاني 2021

### الملحق 1: تشكيل اللجنة في عام 2021

تتألف اللجنة من خمسة أعضاء. وكان تشكيل اللجنة في عام 2021 على النحو التالي:

الأعضاء	لجنة الإشراف الاستشارية 2020
عضو (منذ يوليو/تموز 2019) والرئيس (منذ يوليو/تموز 2020)	السيد Fayezul Choudhury
عضو (منذ يوليو/تموز 2019) ونائب الرئيس (منذ يوليو/تموز 2020)	السيدة Anjana Das
عضو (منذ ديسمبر/كانون الأول 2017)	السيد Gianfranco Cariola
عضو (منذ يوليو/تموز 2020)	السيدة Malika Aït-Mohamed Parent
عضو (منذ يوليو/تموز 2020)	السيدة Hilary Wild
	<b>الأمينة (بحكم منصبها)</b>
	السيدة Beth Crawford
	مديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية

## الملحق 2: الاختصاصات المحدثة

### لجنة الإشراف الاستشارية في منظمة الأغذية والزراعة

#### الاختصاصات

اعتباراً من يونيو/حزيران 2022

#### 1- الغرض

1-1 تعمل لجنة الإشراف الاستشارية [اللجنة] كفريق استشاري مستقل مؤلف من خبراء لمساعدة المدير العام ولجنة المالية في ترتيبات الرقابة الداخلية، وعمليات إدارة المخاطر، ورفع التقارير المالية والمراجعة الداخلية، ومهام المنظمة الخاصة بالتحقيق والشؤون الأخلاقية وأية مسائل أخرى قد تحال إليها من قبل المدير العام أو لجنة المالية حيث تعتبر أنها تملك خبرة ذات صلة بها. وتقدم اللجنة مشورتها بشأن هذه القضايا مع مراعاة اللوائح والقواعد المالية فضلاً عن السياسات والإجراءات المنطبقة على المنظمة وبيئة عملها.

2-1 وتقدم اللجنة من خلال تقاريرها السنوية مشورة مستقلة ومعلومات إلى لجنة المالية في تلك المجالات وبحسب المقتضى من خلال تقديم تحديثات خلال الفترة الفاصلة.

3-1 وفي ما يتعلق بالمراجعة الداخلية والتحقيق والشؤون الأخلاقية، تعمل اللجنة بصفة استشارية لدى مكتب المفتش العام ومكتب الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم على التوالي. وبموجب ذلك، تساعد اللجنة المفتش العام ومسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم في ما يتعلق بالجودة المتواصلة لأداء هذه الوظائف.

#### 2- المسؤوليات

1-2 تجرى اللجنة عمليات الاستعراض اللازمة وتسدي المشورة إلى المدير العام ولجنة المالية لضمان التنسيق الملائم لأنشطة الرقابة بين وظائف المراجعة الداخلية والخارجية. ولا تتدخل اللجنة في سياق ذلك في ولاية واستقلالية الوظائف المختلفة.

2-2 وتجري اللجنة عمليات استعراض وتسدي المشورة بشأن:

(أ) السياسات والعمليات التي تؤثر على قضايا المحاسبة والتقارير المالية والرقابة المالية للمنظمة.

(ب) الكشوف والتقارير المالية قبل تقديمها إلى المجلس، استناداً إلى المناقشات مع الإدارة والمراجع الخارجي، بشأن سير عملية الدورة التحضيرية ذات الصلة، من أجل إدراج اعتبارات بشأن ما يلي:

(1) التغييرات الهامة في سياسات المحاسبة، وعرضها والإفصاح عنها

(2) نطاق المراجعة والاتصالات المطلوبة من المراجع الخارجي، وغير ذلك من المسائل المتصلة بعملية المراجعة الخارجية

(3) تقارير المراجعة الخارجية والرسائل الإدارية ذات الصلة، بما في ذلك حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الخارجية

(ج) استراتيجية المنظمة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وإطار عملها والسياسات والعمليات ذات الصلة، مع إيلاء العناية الواجبة للمخاطر الناشئة والهامة التي تواجهها، بما يشمل مراعاة النقاط التالية:

- (1) مشاريع التحسين التي تتعلق بالضوابط الداخلية وإدارة المخاطر
- (2) نتائج تغطية المراجعة الداخلية والخارجية للمنظمة وحالة التوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية
- (3) نضج عمليات إدارة المخاطر
- (د) سياسات المنظمة لمكافحة ممارسات الغش والفساد والتآمر لدى موظفيها والأطراف الخارجية بما في ذلك الاستخدام غير المناسب لموارد المنظمة والتدابير التي تتيح للموظفين والأطراف الخارجية بأن يعبروا عن مخاوفهم، في إطار سري، من أي ممارسات خاطئة في الإدارة وفي إجراء العمليات.
- (هـ) فعالية وكفاءة مهام المراجعة والتحقيق لمكتب المفتش العام والالتزام بميثاق مكتب المفتش العام، والخطوط التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات الإدارية الداخلية والمعايير الدولية للمراجعة والتحقيق الداخليين بما في ذلك الاعتبارات التالية:

- (1) الدور المستقل للمفتش العام ومكتبه
- (2) كفاية الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام لكي يلبي احتياجات المنظمة
- (3) آليات مكتب المفتش العام لضمان الجودة ونتائج عمليات الاستعراض لضمان الجودة الداخلية والخارجية
- (4) كفاية التغطية المرتقبة والحالية للمراجعة الداخلية مع المراعاة الواجبة لتغطية المراجعة الخارجية، من أجل ضمان تركيز مكتب المفتش العام على المجالات العالية المخاطر بالتنسيق مع المراجع الخارجي
- (5) تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المفتش العام وحالة تنفيذ التوصيات من قبل المنظمة
- (6) تحقيقات مكتب المفتش العام في ادعاءات سوء السلوك التي تخص الموظفين في المنظمة، وادعاءات ارتكاب أعمال يعاقب عليها القانون تخص أطرافاً ثالثة؛ والتحقيقات في شكاوى الانتقام التي يثبت مكتب الأخلاقيات حالة ظاهرة الواجهة للانتقام؛ وحالة الإجراءات التي تتخذها المنظمة بشأن نتائج هذه التحقيقات
- (7) نشاط مكتب المفتش العام وتقاريره السنوية
- (8) التغييرات في ميثاق مكتب المفتش العام والأدلة التشغيلية اللازمة للحفاظ على التوافق مع الممارسات التنظيمية والمهنية
- (9) مقترحات المنظمة في ما يتعلق بتوظيف مفتش عام أو إنهاء فترة ولايته أو عدم تجديد تعيينه

2-2 وتجري اللجنة أيضًا عمليات استعراض وتسدي المشورة بشأن:

- (و) جميع المسائل ذات الصلة بصياغة وإعداد وتنفيذ برنامج المبادئ الأخلاقية في المنظمة بما في ذلك:
  - (1) أنشطة الشؤون الأخلاقية التي يقوم بها مسؤول الشؤون الأخلاقية على أساس التقارير السنوية والتي يجبلها مكتب الشؤون الأخلاقية إلى اللجنة

- (2) المكونات المفردة لبرنامج الشؤون الأخلاقية، بما في ذلك أية سياسات ولوائح وقواعد وتدريب ذات الصلة
- (3) برنامج أو برامج الإقرار المالي للمنظمة الهادف أو الهادفة إلى منع أو معالجة تضارب المصالح
- (4) مدى كفاية الموارد للنهوض الفعال بالمسؤوليات الأخلاقية
- (5) إعداد اختصاصات مكتب الشؤون الأخلاقية أو أي تغييرات قد تطرأ عليها
- (6) تقديم مدخلات لتقييم أداء مسؤول الشؤون الأخلاقية
- (ز) والمسائل المتعلقة بأنشطة برنامج أمين المظالم في المنظمة، مع احترام سرية أعمال المكتب التي لا يمكن الكشف عنها دون إذن من أطراف النزاع، بما في ذلك:

- (1) لمحة عامة عن أنشطة مكتب أمين المظالم
- (2) مدى كفاية الموارد المخصصة للاضطلاع بمسؤولياته على نحو فعال
- (3) إعداد اختصاصات مكتب أمين المظالم أو أي تغييرات قد تطرأ عليها

3-2 وتضع اللجنة خطة سنوية لضمان تناول الفعال لمسؤوليات اللجنة وأهدافها المعلنة لتلك الفترة.

4-2 وتقدم اللجنة تقريرًا سنويًا عن أنشطتها إلى لجنة المالية والمدير العام. ويجوز للمدير العام أن يقدم تعليقات بشأن التقرير لكي يتم إدراجها في التقرير النهائي الذي سيحيله رئيس اللجنة إلى لجنة المالية.

5-2 وستوفر اللجنة مساهمات سنوية في تقييم أداء كل من المفتش العام والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية قبل تقديمهما إلى المدير العام.

### 3-3 الصلاحيات

1-3 تتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية:

(أ) الحصول على كل المعلومات الضرورية من الإدارة والمفتش العام ومسؤول الشؤون الأخلاقية والتشاور مباشرة معهم ومع موظفيهم.

(ب) والاطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام.

(ج) والتماس أية معلومات تحتاج إليها من أي موظف ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة.

(د) والحصول على المشورة الفنية المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا اعتبر ذلك ضروريًا.

### 4- عضوية اللجنة

1-4 تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين. ويعين مجلس المنظمة الأعضاء جميعًا بناء على توصية لجنة المالية بعد عملية اختيار يديرها المدير العام. وترد عضوية اللجنة كملحق في تقرير اللجنة السنوي المقدم إلى المدير العام ولجنة المالية.

2-4 وتنطوي عملية اختيار الأعضاء على الخطوات التالية:

(أ) تقوم اللجنة باستعراض وإقرار الإعلان عن الوظائف الشاغرة لتعيين الأعضاء في اللجنة، وتسدي المشورة إلى الإدارة بشأن المواصفات المطروحة للأعضاء الجدد من أجل الحفاظ على التكامل بوجه عام في المهارات والخبرات ضمن اللجنة ككل أو تعزيزه.

(ب) وتقدّم الطلبات إلى شعبة الموارد البشرية، وكذلك إلى أمانة اللجنة.

(ج) وتستعرض الوجدتان الطلبات بصورة مستقلة لضمان مراعاة المتطلبات التي أشارت إليها اللجنة نفسها.

(د) وتعدّ شعبة الموارد البشرية قائمةً بالمرشحين الذين ستجري مقابلتهم، ويُشكّل فريق مسؤول عن إجراء المقابلات بالتشاور مع الإدارة العليا لكي يوافق عليه المدير العام.

(هـ) ويضمّ الفريق المسؤول عن إجراء المقابلات نائباً للمدير العام بصفة الرئيس، والمستشار القانوني، ومدير مكتب الاستراتيجية والبرامج والميزانية، ومدير شعبة الموارد البشرية، ونائب مدير الديوان، وخبيراً خارجياً يتمتع بخبرة واضحة في مجالي الإشراف والتحقق.

(و) وفي إطار صياغة التوصيات لاختيار المرشحين، تستند معايير الفريق المسؤول عن إجراء المقابلات إلى أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة وتمثل لأحكام المادة 3-4 أدناه.

(ز) ويقدم المدير العام توصية إلى لجنة المالية بشأن تعيين الأعضاء، لكي تقوم اللجنة باستعراضها وتقديمها إلى المجلس لإقرارها.

3-4 يُختار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم وخبراتهم ذات الصلة على مستوى رفيع في مجالات الرقابة، بما في ذلك المراجعة والتحقق والشؤون الأخلاقية والإدارة المالية والحوكمة والمخاطر والضوابط. ولدى اختيارهم يراعى التمثيل الجنساني والجغرافي في اللجنة.

4-4 الأعضاء مستقّلون عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وعن المدير العام. ولا يُعيّن في اللجنة الموظفون السابقون في المنظمة والموظفون السابقون الذين أصبحوا استشاريين لدى المنظمة عقب مغادرتهم إياها، خلال فترة الخمس سنوات التي تلي انتهاء تلك المسؤوليات.

5-4 ولا يُعيّن الأعضاء السابقون في لجنة الإشراف الاستشارية في مناصب للموظفين و/أو لغير الموظفين ضمن المنظمة خلال فترة الخمس سنوات التي تلي انتهاء ولاياتهم كأعضاء في اللجنة.

6-4 يؤدي الأعضاء عملهم بصفتهم الشخصية ولا يجوز أن يمثلهم أعضاء مناوبون.

7-4 تنتخب اللجنة رئيسها من ضمن أعضائها.

8-4 يعمل الأعضاء لفترة ثلاث سنوات، يمكن تجديدها بعد انتهاء مدة الولاية الأولى مدة إضافية أقصاها ثلاث سنوات بناءً على قرار يتخذه المجلس. وتقسّم مدة ولايات الأعضاء قدر المستطاع إلى مراحل بهدف تأمين الاستمرارية. ويكون التجديد رهن التقييم الإيجابي لمساهمة العضو المعيّن خلال مدة ولايته/ولايتها الأولى، واعتبارات الحفاظ على مزيج المهارات والخبرات داخل اللجنة ككل، بحسب ما تقتضيه الظروف في حينه.

## 5- الأمانة

1-5 يكون أمين اللجنة مدير مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية بحكم منصبه، ويقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس بشأن المسائل المتصلة بعمل اللجنة. ولا يتمتع الأمين بحق التصويت في مداوات اللجنة. ويوفّر مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية موظفي الدعم لخدمات الأمانة.

## 6- الاجتماعات

1-6 تجتمع اللجنة ثلاث مرات على الأقل في السنة وفقاً لتقدير الرئيس. ويجوز للرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً. ويجوز للمدير العام أو المفتش العام أو المسؤول عن الشؤون الأخلاقية أو أمين المظالم أو المراجع الخارجي، أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماعات إضافية إذا ما دعت الحاجة.

2-6 ويتم إخطار أعضاء اللجنة عادةً قبل عشرة أيام عمل على الأقل من موعد انعقاد الاجتماع.

3-6 ويوافق الرئيس على جدول أعمال مؤقت للاجتماعات ينبغي توزيعه مرفقاً بالدعوات.

4-6 ويقوم الرئيس أو أمانة اللجنة بإعداد الوثائق الداعمة بناءً على تعليمات الرئيس أو بمبادرة من الأمين. ويجوز أيضاً تقديم الوثائق من قبل المراجع الخارجي أو، في حال موافقة الرئيس، من قبل الإدارة أو اللجان الأخرى للمنظمة. وتستخدم الوثائق والمواد الإعلامية التي توزّع لتُنظر فيها اللجنة فقط لهذه الغاية، وتُعامل على أنها سرّية.

5-6 من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، ولكن يمكن أن تنعقد الاجتماعات بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. وتُنخذ قرارات اللجنة عادة بالتوافق في الآراء، ولكن في حال تعذّر ذلك تُنخذ بغالبية أصوات الأعضاء الحاضرين الذين أدلوا بأصواتهم. وفي حال تعادل الأصوات، يكون للرئيس الصوت المرجح.

6-6 ويجوز للرئيس أو لأعضاء آخرين المشاركة في اجتماع عبر الهاتف أو الفيديو، وخلال ذلك الوقت يتم إحصاء عددهم بغية تحديد النصاب.

7-6 في حال تعذّر على الرئيس حضور اجتماع ما، يتّأس نائب الرئيس هذا الاجتماع. وفي حال لم يتمكّن نائب الرئيس من حضور الاجتماع، ينتخب الأعضاء الآخرون رئيساً بالنيابة لذلك الاجتماع من بين الأعضاء الحاضرين.

8-6 يجوز للرئيس دعوة الإدارة، أو المفتش العام أو المسؤول عن الشؤون الأخلاقية أو أمين المظالم أو أي موظف آخر من المنظمة لحضور الاجتماعات. ويجوز للرئيس أيضاً أن يدعو المراجع الخارجي إلى حضور الاجتماعات.

9-6 يجوز للجنة أن تقرر الاجتماع في جلسة مغلقة بين فترة وأخرى حسبما تقرره اللجنة أو في جلسات خاصة مع الأمين. ويجوز للجنة أن تجتمع أيضاً في جلسات خاصة مع ممثلي الإدارة، وممثل المراجع الخارجي، والمفتش العام، والمستشار القانوني، والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية، وأمين المظالم، بحسب الاقتضاء. كما يجب أن تجتمع اللجنة أيضاً في جلسة خاصة مرة واحدة في السنة على الأقل مع المراجع الخارجي.

10-6 يقوم أمين اللجنة بإعداد وحفظ محاضر اجتماعاتها. وتستعرض اللجنة مشاريع المحاضر بالمراسلة وتعتمد المحاضر رسمياً في اجتماعها التالي.

6-11 تكون مداولات اللجنة ومحاضر اجتماعاتها سرية ما لم يقرر الرئيس خلاف ذلك. وقد يوافق الرئيس على إطلاع المدير العام والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم والمفتش العام وغيرهم من كبار المديرين الآخرين في المنظمة على المحاضر كاملة أو على الأجزاء ذات الصلة منها، أو يطلب من أمين اللجنة أن يقدم موجزات عن القرارات لغاية المتابعة.

## 7- تضارب المصالح

7-1 يقدم الأعضاء الجدد قبل تعيينهم، تصريحًا عن تضارب المصالح. ثم، يكمل جميع الأعضاء بيانًا سنويًا عن السرية والكشف عن تضارب المصالح، ويقوم الأعضاء بالإخطار رسميًا عن أي تغييرات تحدث في الفترات الفاصلة بين الإعلانات السنوية. وحين ينشأ تضارب فعلي أو محتمل في المصالح، يتم الإعلان عن المصلحة ويؤدي ذلك إلى إعفاء العضو أو الأعضاء من المشاركة في المناقشة أو امتناعهم عن التصويت بشأن هذه المسألة. وفي هذه الحالة يستوجب تشكيل النصاب من سائر الأعضاء للنظر في هذه المسألة.

## 8- مسؤوليات الأعضاء والتزاماتهم

8-1 يعمل الأعضاء بصفة مستقلة غير تنفيذية لدى أداء دورهم الاستشاري في اللجنة. وبالتالي لا يُعتبر الأعضاء مسؤولين شخصيًا عن القرارات التي تتخذها اللجنة مجتمعة.

8-2 ينال أعضاء اللجنة تعويضًا عن أي إجراءات تُتخذ بحقهم نتيجة للأنشطة التي يؤديها أثناء عملهم في اللجنة طالما أن هذه الأعمال قد جرت تأديتها بنية حسنة.

## 9- رفع التقارير

9-1 يجب أن ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام ولجنة المالية.

9-2 وتعدّ اللجنة تقريرًا سنويًا عن عملها يتضمن مشورة وملاحظات وتوصيات، حسب الاقتضاء، لكي ينظر فيه كل من المدير العام ولجنة المالية. ويتضمن التقرير:

(أ) تقييمًا ذاتيًا سنويًا لعمل اللجنة.

(ب) ويعرض وجهات نظر اللجنة في ما يتعلق بكيفية معالجة مكتب المفتش العام من خلال خطته، للمجالات العالية الخطورة المشار إليها، ومدى كفاية الميزانية الموضوعة لتنفيذ تلك الخطة.

(ج) كما يتضمن التقرير وجهات نظر اللجنة بشأن التقرير السنوي لمكتب المفتش العام بما في ذلك بيان استقلاليته.

9-3 يُدعى رئيس اللجنة، أو نائب الرئيس، أو عضو آخر في حالة تعذر مشاركة رئيس اللجنة أو نائب الرئيس، إلى لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة. ويجوز للجنة أن تجتمع أيضًا مع لجنة المالية مرة في السنة للتداول بشأن الشواغل الهامة في وقت يقرره الطرفان.

9-4 يتواصل الرئيس مع جهة الاتصال المعيّنة من جانب المدير العام بشأن نتائج مداولات اللجنة، إن لم تعتبر سرية، فضلًا عن المسائل المقبلة التي تتعلق بمجال عملها.



9-5 كما يعدّ أمين اللجنة تقريرًا مرحليًا لمنتصف المدة بشأن حالة تنفيذ توصيات اللجنة لكي يوافق عليه رئيس اللجنة قبل إحالته إلى لجنة المالية في الدورة التي تعقدها في الخريف.

#### 10- الأجر وتعويض التكاليف

10-1 لا يتقاضى الأعضاء أي أجر من المنظمة على أي أنشطة يقومون بها في إطار عضويتهم في اللجنة. وتقوم المنظمة بتعويض أية تكاليف تتعلق بالسفر وبدل الإقامة يتكبدها أعضاء اللجنة بالضرورة لدى مشاركتهم في اجتماعات اللجنة.

#### 11- الاستعراض الدوري للاختصاصات

11-1 تستعرض اللجنة دوريًا، على الأقل مرة في كل سنة، مدى ملاءمة اختصاصاتها، وحيثما كان ذلك مناسبًا تقترح على المدير العام ولجنة المالية تغييرات لتتقدمها في ما بعد إلى المجلس لاتخاذ قرار بشأنها.



وظيفة مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم			
<p>لجنة الإشراف الاستشارية: وفي معرض الإشارة إلى أن العديد من الوحدات (مكتب المفتش العام ومسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم والموارد البشرية) تشترك في إدارة نظام القضاء الداخلي، أوصت اللجنة باتتباع مسار أكثر تماسكاً وشمولية في تحليل الأسباب الجذرية وملاحظات فرادى الوحدات من أجل تحديد الأسباب والسبل التصحيحية المحتملة لتزايد عدد القضايا المتصلة بمسائل النزاهة في مكان العمل.</p> <p>منظمة الأغذية والزراعة: يعتبر كل من مكتب المفتش العام ووظيفة مسؤول الشؤون الأخلاقية ووظيفة أمين المظالم وشعبة الموارد البشرية وكذلك شعبة الشؤون القانونية، جزءاً من شبكة النزاهة التي تجتمع بانتظام لمناقشة ومواءمة نهج المنظمة وأنشطتها بشأن مسائل النزاهة. وتتمثل إحدى الأنشطة الجارية في جمع البيانات وتحليلها بواسطة مكتب المفتش العام ووظيفتي مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم وشعبة الموارد البشرية بهدف تبسيط جمع البيانات وتحليلها. وقد بدأت بالفعل جلسات الإحاطة الدورية بشأن نتائج تحليل البيانات وستعرض بانتظام على الإدارة.</p>	●	OAC 58 يوليو/تموز 2021	-6
<p>لجنة الإشراف الاستشارية: أوصت مكتب الشؤون الأخلاقية بتولي مسؤولية إدارة سياسة الهدايا. منظمة الأغذية والزراعة: أُنجزت عملية استعراض سياسة الهدايا، وتم تلقي مدخلات من مختلف أصحاب المصلحة.</p>	●	OAC 55 يوليو/تموز 2020	-7
<p>لجنة الإشراف الاستشارية: اقترحت اللجنة إنشاء آلية لمسح النبض بشأن تقدير الوظائف وقياس النجاح، مثل إجراء مسح عرضي. [طلبت اللجنة إجراء مسح حول الرضا عن مكتب الشؤون الأخلاقية بعد عامين من إنشائه 54 AC (2022)].</p> <p>منظمة الأغذية والزراعة: سيعمل أمين المظالم مع مكتب الشؤون الأخلاقية لإجراء مسح لتقييم الوظائف وكيف ينظر موظفو المنظمة إليها. واشترك مسؤول الشؤون الأخلاقية في مقياس تقييم رضا المستهلك على أساس تجريبي للحصول على مدخلات حول مستوى الرضا عن الخدمة.</p>	●	OAC 59 أكتوبر/تشرين الأول 2021 OAC 54 فبراير/شباط 2020	-8
الموارد البشرية			
<p>لجنة الإشراف الاستشارية: أوصت اللجنة بأن يتم تجميع الحجم الكبير من توصيات مراجعة الموارد البشرية بحسب السبب الأساسي لتعزيز العلاجات النظامية.</p> <p>منظمة الأغذية والزراعة: قيد التنفيذ. تم إحراز تقدم كبير في معالجة التوصيات المعلقة من خلال السياسات الجديدة للموظفين المنتسبين (قيد الإنجاز) وسياسة التوظيف.</p>	●	OAC 59 أكتوبر/تشرين الأول 2021	-9
<p>لجنة الإشراف الاستشارية: أيدت اللجنة اقتراحاً بتعيين متخصصين في الموارد البشرية ضمن المسارات التنظيمية للحصول على المشورة المخصصة.</p> <p>منظمة الأغذية والزراعة: المناقشة جارية.</p>	●	OAC 59 أكتوبر/تشرين الأول 2021	-10
<p>لجنة الإشراف الاستشارية: وافقت اللجنة على الحاجة إلى ترشيح فئات التوظيف والطرق التعاقدية واقترحت طرح ذلك بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.</p> <p>منظمة الأغذية والزراعة: قيد التنفيذ. ترحب منظمة الأغذية والزراعة بعمل فريق مهام مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بمستقبل القوى العاملة في منظومة الأمم المتحدة، وتدعمه، بما في ذلك تطوير "طرق تعاقدية مستدامة جديدة تعزز المرونة التنظيمية بطريقة مستدامة مالياً، مع ضمان مزايا الحماية الاجتماعية والتطوير الوظيفي للموظفين، وتسهيل النقل وتخطيط القوى العاملة". وتتابع المنظمة عن كثب مناقشات مجموعة العمل التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية ومجرباتها.</p>	●	OAC 59 أكتوبر/تشرين الأول 2021	-11